بتكلفة تصل إلى ٢٠ مليار ريال

شركة جسور الخير للاستثمار العقاري والتطوير العمراني تعلن عزمها تنفيذ مشروع جزر جنات عدن

■ ،،كتب أحمد الطيار

أعلنت شركة جسور الخير للاستثمار العقاري والتطوير العمراني المسجلة في المملكة العربية السعودية عن اعتزامها إنشاء اكبر مشروع استثماري في اليمن خلال العشر السنوات القادمة بتكلفة تصل إلى ٢٠ مليار دولار.

وقال رئيس مجلس الإدارة السيد جمال سالم باخشوين: إن مشروع جزر جنات عدن بالجمهورية اليمنية سيكون من المشاريع العملاقة على مستوى العالم نظرا لتضمنه الكثير من المشاريع الاقتصادية والتجارية والسياحية والثقافية والاجتماعية كما يأتي ليؤكد للعالم مستوى الاستقرار والتنمية في اليمن وأنها في طريقها لتكون منطقة جذب استثماري بامتياز .

وأضاف في مؤتمر صحفي عقد أمس بصنعاء بحضور رئيس الهيئة العامة للاستثمار إن المشروع يتميز بأنه ينفذ من قبل رجال أعمال ينتمون لليمن ولديهم الإرادة والإدارة المنطلقة من التغيير للأفضل والرغبة الكاملة للمشاركة الفاعلة في نهضة بلادهم وتحقيق طموحاتها وطموحات أبنائها في تنفيذ مشاريع كبرى تشرفهم مستقبلا .

لافتا إلى ما تتميز بها اليمن من ميزات متعددة للاستثمار يدعمهم الموقع الجغرافي كمنطقة وصل بين الشرق والغرب والقوة البشرية الهائلة التي تزخر بالمهارات والقدرة على العمل والإنتاج وما يحتويه من سواحل كبيرة جذابة للاستثمار السياحي والصناعي والتجاري.

وأضاف :لقد وضعت نتائج مؤتمر المانحين لليمن بالرياض ومؤتمر نيويورك المجال واسعا من الدول الداعمة لليمن لتنفيذ مشاريع تنموية متعددة وهذا يحد ذاته سيكون مجالا جاذبا للاستثمارات المتنوعة في اليمن.

مشيرا إلى أن من أهم أهداف المشروع توظيف شريحة كبيرة من الشباب اليمني المؤهل والعمالة في هذا المشروع الاستراتيجي، وتسريع الحركة الاقتصادية والعمرانية بالدولة وفق احدث المعايير والمقاييس العالمية وتوفير العوامل والمقومات الأساسية من المواد الخام والكوادر المؤهلة والعمالة مع تغيير ملامح اليمن من خلال إضافة الطابع العمراني الحديث على مشاريع البيئة الاجتماعية .

وأكد السيد باخشوين أن الاستثمار في اليمن امن ويحظى بدعم أبناء اليمن وما يميز هذا المشروع انه ينطلق بجهد وعرق أبناء هذا الوطن فهم الضامنون لتنفيذه وهم المشاركون في تنفيذه وتنميته وهو ليس حكرا على أحد بل لكل شباب اليمن الذين ضحوا بأنفسهم وقاوموا ليكون اليمن منطلقا نحو التغيير والانفتاح والنمو الاقتصادي.

ومن المقرر أن يكون المشروع في الكورنيش الجنوبي لمدينة عدن بمحاذاة شاطئ بحر العرب على مساحة تبلغ ٣٥م مربع منها ٧٥٪ تطرح للاكتتاب لليمنيين وخصوصا الشباب .

من جانبه أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار الدكتور يحيى صالح محسن إلى أن الهيئة العامة للاستثمار ستقدم كافة التسهيلات وتنمح المشروع كافة المزايا التي اقرها قانون الاستثمار، مجدد الترحيب بكافة الاستثمارات من الاشقاء والاصدقاء في كافة محافظات الجمهورية .

مؤكدا أن الوضع في اليمن يشهد استقرارا اقتصاديا وامنيا كبيرا وتقدما نحو الأفضل وهذا يشجع المستثمرين على العودة لليمن، منوها بأن الهيئة لاحظت عودة النشاط الاستثماري لليمن بشكل جيد الأمر الذي يؤكد تحسن الوضع واستقراره حيث سجلت الهيئة خلال النصف الأول للعام 2012م أكثر من ١١٢ مشروعا استثماريا في جميع المحافظات.

وأضاف : ارتفع رأس مال المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار اليمنية خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ٥٠ مليارا و٨٣٩ مليون ريال لـ ٤٢ مشروعا استثماريا مقارنة بـ ٣٥ مليارا و٨٠٣ ملايين ريال لـ ٦٣ مشروعا خلال الفترة المقابلة من العام الماضي بزيادة ١٥ مليارا و٣٦ مليون ريال أي بنسبة ٤٢ ٪.

لافتا إلى أن الموجودات الثابتة للمشاريع الاستثمارية في النصف الأول من العام الجاري بلغت قرابة ٨ مليارات و٥٥ مليون ريال ستوفر ألفا و٥٤١ فرصة عمل ،وتتوزع تلك المشاريع بواقع ٣٧ مشروعا محليا بتكلفة٥٠ مليارا و٣٩٧ مليون ريال بموجودات ثابتة ٧ مليارات و٧٧٣ مليون ريال وخمسة مشاريع أجنبية بتكلفة ٤٤١ مليون ريال بموجودات ثابتة٢٨١ مليونا و٥٣١ الف ريال.

تصوير ناجي السماوي

بيع أذون خزانة بـ٥٤,٦٥٤ مليار ريال

■ ،،الثورة/

تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٦١)، وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ٤٥,٦٥٤,٠٣٠,٠٠٠ ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢) و(٣٦٤)، (٢٠,٨٩٪)، (١٩,٩٧٪)، (١٩,٩٨٪)، على التوالي.

وستقتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

تدريب ١٥ شاباً حول مهارات صيانة المكائن والمضخات الزراعية

■ ،،سيئون/ أحمد سعيد بزعل

اختتمت أمس بمديرية السوم في محافظة حضرموت أعمال الدورة التدريبية لصيانة المكائن والمضخات الزراعية التي نظمها برنامج إعادة إعمار المعيشة المبكر للسكان المتضررين من الفيضانات بمحافظتي حضرموت والمهرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة من (٢٤سبتمبر وحتى ١٦ أكتوبر الجاري) وبإشراف كلية المجتمع بسيئون وبتنفيذ من قبل جمعية النهضة الاجتماعية.

وهدفت دورة صيانة المكائن والمضخات الزراعية التي شارك فيها (١٥) متدربا من الشباب العاطلين من أبناء المزارعين بخمس قرى وهي (السوم - تنعة - فغمة - عصم - سناء) بمعدل (٣) متدربين من كل قرية إلى رفع مستوى مهاراتهم ومعارفهم وتقديم خدمات الصيانة للمحركات والمضخات للمزارعين، وكذا المساهمة في مشاريع مدرة للدخل لتحسين مستواهم المعيشي من خلال توظيف المهارات والمعارف التي اكتسبوها في العمل في مهنة صيانة المحركات والمضخات الزراعية.

تأهيل ٢٤٥ من المرشدين المحليين للوحدات القروية بذمار

ذمار/ سبأ

■ ،، اختتم مشروع التنمية الريفية بمحافظة ذمار أمس برنامجا تدريبيا لتأهيل ٢٤٥ مرشدا ومرشدة محليا من الوحدات القروية التي يستهدفها المشروع في المحافظة بالتعاون مع المركز الوطني للتدريب والإعلام الزراعي بمحافظة تعز الذي تولى عملية التدريب على أيدي خبراء وأكاديميين متخصصين.

وأوضح مدير عام المشروع لوكالة (سبأ) أن عملية التدريب التي استمرت خلال الفترة من ٦ - ١٨ أكتوبر الجاري تضمنت دورتين لتطوير المهارات الإدارية والتنظيمية والمالية والمحاسبية لعدد من المستفيدين في الوحدات القروية التي يعمل فيها المشروع، ضمن خطة وبرنامج المشروع التدريبي للعام ٢٠١٢م.

لافتا إلى أن الدورة الأولى كانت موجهة إلى لجان المستفيدين من المشاريع الإنشائية لعدد (١٢٠ مشاركا ومشاركة)، وتتمثل المشاريع الإنشائية في المدارس التعليمية، وحدات صحية، مشاريع خزانات حصاد مياه الأمطار، طرق ريفية والحواجز المائية وغيرها من مشارشع البنى التحتية التي نفذها المشروع في الوحدات القروية المستهدفة.

فيما كانت الدورة الثانية موجهة للجان وجمعيات التنمية المجتمعية لعدد (١٢٥ مشاركا ومشاركة)، بحيث جرى توزيع المتدربين على خمسة مجاميع تدريبية.

مشيرا إلى أن البرنامج التدريبي هدف إلى إكساب المشاركين مهارات ومعارف في جوانب تشغيل وصيانة المشاريع الإنشائية المنفذة في الوحدات القروية المستهدفة من أجل استدامة التشغيل لهذه المشاريع بعد التنفيذ والمحافظة عليها وصيانتها واستمراريتها في تقديم الخدمة التي أنشئت من أجلها.

كما هدفت الدورة إلى رفع قدرات المشاركين في الجوانب المالية والمحاسبية المبسطة لغير المحاسبين وتحسين معارفهم في الجوانب الإدارية وإدارة الاجتماعات والأرشفة والتوثيق وآلية المتابعة والتقييم بالمشاركة تطوير مهارات ومعارف اللجنة المجتمعية وتعزيز الدور الإداري والمحاسبي لإدارة اللجنة المجتمعية.

انخفاض الدين الخارجي على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى ٥٥٤,٢ مليون دولار

■ ،،خاص / الثورة

سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس في يوليو ٢٠١٢م انخفاضاً طفيفاً بنحو ١,١ مليون دولاروبنسبة ٠,٢٪ مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٢م .

وقال البنك المركزي اليمني أن الدين القائم انخفض إلى ٥٥٤,٢ مليون دولار في يوليو٢٠١٢م مقابل ٥٥٥,٣ مليون دولار في يونيو ٢٠١٢م .

وبلغ الدين القائم على بلادنا لكل من الصندوق السعودي ٣٥٤,٤ مليون دولار ولبولندا ٤,٧مليون دولار .

كما شهد الدين القائم انخفاضاً طفيفاً لكل من الصندوق العراقي ١١,١ مليون دولار وللصندوق الكويتي إلى ١٥٥,٦ مليون دولار ، بينما ارتفع الدين القائم لكوريا إلى ٢٨,٧ مليون دولار.

وكان الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٨٥٤,٨ مليون دولار مقابل ٩٣٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م .

ارتفاع الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية إلى ٢,٤ مليار دولار

■ ،،خاص / الثورة

سجلت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية خلال الفترة يناير-يوليو ٢٠١٢م ارتفاعاً بنسبة ١٠,٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م .

وقال البنك المركزي اليمني إن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية تراجعت بنحو ٢٣٥ مليون دولار في السبعة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢م .

ولفت إلى أن الأصول الخارجية للبنوك ارتفعت إلى ٢٤٤٦ مليار دولار تعادل ٥٢٥,٧ مليار ريال مقابل ٢٢١٠ مليون دولار تعادل ٤٧٢ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وكانت الأصول في نهاية العام الماضي ٢٠١١م نحو ٤٧٧ مليار ريال تعادل ٢٣٣٣ مليون دولار .

خلال ٩ أشهر

٢٩٦ مليون ريال إجمالي الإيرادات الزكوية بعمران

■ ،،عمران/الثورة/صفاء عايض

،، بلغ إجمالي التحصيلات الزكوية يناير – سبتمبر في محافظة عمران مبلغاً وقدره (٢٩٦,٤٨٠) مليون ريال من مختلف المصادر الزكوية، بزيادة عن المقابل لنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م، بمبلغ وقدره (١٨٥,٢٢٧) مليون ريال وبنسبة زيادة ٦١٪، عن المقابل، مبلغ وقدره ١١١,٢٥٢,٣٣٧ زيادة عن المقابل.

وأوضح الأخ صالح الجفري – مدير عام الإدارة العامة للواجبات الزكوية بعمران أن ذلك الرقم مثل جهداً متواضعاً لتجاوز المشكلات والصعوبات التي تعترض سير عمل المكتب خلال الفترة الماضية لعل أهمها: المدورات الكبيرة للمبالغ المحصلة وغير الموردة. إضافة إلى جملة من المشكلات والاختلالات الأمنية والاجتماعية التي تؤثر على سير الأداء إدارة وتحصيلاً، وكذلك تقاعس كبار المكلفين عن السداد للعام ٢٠١٢م، بما في ذلك مصنع أسمنت عمران.

مواجهة التضخم

أمين محمد حسين العلفي●
aminyemen@gmail.com

المؤشر الاقتصادي القلق هذا ما ينعت الاقتصاديون به التضخم وقد ذهب عالم الاقتصاد مارتن إلى وصفه بالشر الذي لابد منه في كل اقتصاد حر، وليس هناك اقتصاد يتبع نظام السوق بمنأى عنه فهو يدخل في طبيعته وتكوينه الانفتاحي وتأثره بالتقلبات والظروف المحيطة به، فآلية الطلب والعرض في السوق تحدد نوع وحجم الإنتاج وتوزيع الدخل. فحياتنا هي عبارة عن سعر وكمية وسعر سلعة أو خدمه تباع أو تقدم في أي نشاط اقتصادي في السوق المحلية لبلد ما أو في السوق العالمية بحكم أن التواصل اليوم يتعدى الحدود الجغرافية والتقسيمات الإدارية والمنظمة للتعامل بين دول متجاورة أو متباعدة ودراسة التطور الفعلي في قيمة (سعر مضروب كمية) كل نشاط اقتصادي على حدة والتغير في القيمة هي عبارة عن التغير في السعر أو الكمية وكون الأسعار هي المؤشر السريع في التغير خصوصا في دول العالم الثالث لما فيها من تقلبات سواء لتأثير التضخم المستورد العالمي عليها أو اختلال السوق الاقتصادية سواء لظروف سياسية أو اجتماعية أو ثقافية فيمكن التضخم في ارتفاع الطلب على سلعة أو خدمة بسرعة أو انخفاض العرض بنفس الدرجة أو في كليهما وينشأ أيضا عندما يتجاوز نمو الأجور نسبة زيادة الإنتاجية أو عندما ترتفع تكلفة استيراد المواد الأولية أو عوامل الإنتاج فإن مؤشر التضخم يرتفع بسرعة. وبالتالي فالتضخم السعري مؤشر هام في قياس اقتصاديات الدولة أو المنطقة ومؤشر إخفاق أو نجاح الحكومات التي تدير هذه البلدان يجب النظر إلى المشكلة من خلال التعرف على أسبابها ومسبباتها وآثارها على الدخل الذي يعتبر المريض الأول والمتضرر الأكبر من التضخم فهل يجب رفع الدخل بنسبة تقاوم التضخم أم أنه لابد من المعرفة الحقيقية للسبب والمسبب والأثر من التضخم الذي نشأ عنه إعياء الدخل أمام خطوة اتخاذ سياسات اقتصادية تضمن استمرارية حركة العجلة الاقتصادية وتقوم على توفير بيئة مستقرة في أسواق تداول السلع والخدمات وتنمية مستدامة بمفهومها الاقتصادي ... ونقف جليا أمام إي حدث في إي نشاط اقتصادي ونعني بالحدث النمو السريع في هذا النشاط أو ترقية أي إذا كان هناك نمو في نشاط اقتصادي معين مثلا نشاط خدمات الاتصالات هذا النمو تم قياسه بتشغيل أكبر للعمالة وخلق قيمة مضافة وغيرها من المؤشرات الدالة على تطور هذا النشاط فلا يعني أن النمو في الاقتصاد بشكل عام جيد في حين أن نشاط الصناعة التحويلية مثلا سواء كانت منتجاته محلية البيع أو يتم تصديرها.

وهنا تساءل عند بعض الاقتصاديين ألا يشجع النمو معدلاً معيناً للتضخم ؟

والجواب واضح اليوم فالتضخم يشجع المشاريع ذات الربحية المجزية على المدى القصير ويثبط مشاريع التنمية ذات النضج الطويل الأجل.

أرى أن يتم الاهتمام بالصناعات التحويلية خاصة تلك التي تكون مستلزماتها من الموارد المادية الموجودة في بلادنا وعلى نفس الوتيرة يتم الاهتمام بالصناعات الاستخراجية للمواد والمستلزمات التي تحتاجها تلك الأنشطة العاملة في الصناعات التحويلية.

بهذا نستطيع التغلب على التضخم المستورد والتي تعاني منه بلاد العالم الثالث والتي منها بلادنا وكذا نستطيع من خلال هذه الأنشطة تخصيص العجز في الميزان التجاري بإيجاد أسواق خارجية للسلع والخدمات المنتجة خصوصا وبلادنا مليئة بالخبرات والموارد الطبيعية (أسماك _أحجار _أشجار طبية ___زروع _أثمار ... الخ) خصوصا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية للزراعة تنبه هذا الشهر من موجة رفع أسعار الغذاء في العالم .

والمتابع لنشرات التجارة الخارجية مثلا يجد أن الصادرات غير النفطية لا تمثل إلا ٨٪ من إجمالي الصادرات وبالتالي يصبح الاهتمام بالصناعات التحويلية والاستخراجية امرا مهما لإقامة تخطيط أكثر دقة للاتجاهات الاقتصادية الكبرى.

ولو ركزنا على سبيل المثال على السلع المستوردة التي أصبح التضخم في أسعارها كبيرا واتجهنا نحو دعم الصناعات التي توفر البديل الأنسب في المواصفات والجودة لحدينا من أثر تضخم هذه السلعة .

فرؤية النمو في الأنشطة الاقتصادية لابد أن يرى بمفهوم اقتصادي واسع الأفق نستطيع عنده القول إننا متجهون بلبنات قوية نحو بهذه الأنشطة الحديث عن بناء اقتصاد وطني سليم .. إن معرفة التغيرات التي تحصل على نشاط ما في أي بلد يتوقف على الطلب للحصول على الحقائق المتصلة بهيكل هذا النشاط والتغيرات التي تحدث عليه .. والمعلومات الدقيقة عن تطوره هي المنطلق لمعرفة اتجاهات تطوره والتنبؤ بما سيكون عليه الحال في المستقبل.

تواجه الحكومات التضخم بسياسات مالية ونقدية جميعها تهدف إلى تقليل السيولة في الاقتصاد لخفض الدخل النقدي ما يؤدي إلى خفض الطلب العام وبالتالي تنخفض الأسعار .. وآلية خفض السيولة بالاقتصاد تكون من خلال السياسات المالية بتقليل الإنفاق الحكومي أو برفع معدل الضريبة إذ إن الضريبة تؤدي إلى تقليل الدخول وبالتالي يقل الطلب فتقل الأسعار.

في حين أن التضخم ذاته يعتبر ضريبة خفية إذ إنه يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تقليل الدخل فارتفاع الأسعار يقلل القوة الشرائية وهذا بالضبط ما تفعله الضريبة بالمستهلك .

فهل من المعقول أن يتم إلغاء الضريبة من قوانين الاقتصاد كأداة مالية لا ولكن يتم تحديد من يتحمل التكلفة الاقتصادية للتضخم إذ أن الأفراد الذين يمتلكون الأصول مثل الأراضي والعقار والسلع التجارية يكونون بحال أفضل من أولئك الذين يملكون أرصدة نقدية في البنوك والذين جلهم من أصحاب الدخول المتوسطة أو المتدنية الأمر الذي يدفع الأفراد إلى سوق شراء الأراضي وشراء الذهب والعملات الأجنبية ونكون أمام مشكلة في القطاع المصرفي وتظهر لنا المشكلة الاجتماعية التي هي متوسط مجموع ما يتكبده الأفراد في المجتمع من انخفاض في دخولهم من جراء انخفاض القوة الشرائية بفعل ارتفاع الأسعار بالرغم انه قد تم النظر برؤية الضريبة التصاعدية للأجور مثلاً لكن أن يكون معظم السكان وهم بشريحة الذين يعملون بأجر أكثر أو بغير أجر أو عاطلة تنتظر الفرج فارتفاع الأسعار يزيد ثروة التجار بينما يقلل القوة الشرائية للنقد وبالتالي تقل ثروة المواطن العادي.

و يعتبر استمرار الدعم ضرورة حتمية في الحاضر والمستقبل القريب إذ يؤدي إلغاؤه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة لا يجب حالياً استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاحة معرفة دخولها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالحكومة أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير دخولهم أو وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة ووضع سياسات تنفيذية للحد من الفساد الحاصل في دعم السلع والخدمات الأساسية .

ومن التدابير اللازم الأخذ بها لمثل حالة الاقتصاد اليمني لمواجهة التضخم تحقيق خفض كبير للفرق بين أضعف الأجور والدخل والتعريف العلني بالحد الأدنى في الأجور والدخل وترك المزيد من الحرية الاقتصادية للمشاريع ضمن تخطيط مركزي عام.

إننا منذ زمن والى اليوم أمام فقر السياسات المتبعة للحد من آثار التضخم وأنني أمل أن يُستدرك الأمر من خلال العودة إلى العلم والعمل والاعتماد على كفاءات شعبنا الحبيب في مختلف المجالات حتى يتسنى لنا التخلص التدريجي من آثار هذه الظاهرة التي تعتبر أهم مؤشر على نجاح أو فشل سياسة وإستراتيجية معينة. إذن كلما كانت الفكرة الاقتصادية ذات رؤية صحيحة وواضحة المعالم كلما كانت النتائج سريعة ومرضية فبناء الاقتصاد وتهيئته يحتاجان إلى وقت طويل إذا ما تم مقارنته بالإنجاز الفردي يعاني المجتمع اليمني من مشاكل اقتصادية كثيرة تهدد المجتمع برمته فعلى الجميع التفكير والمساهمة في إيجاد الحلول الكفيلة بالتخفيف منها في أفق القضاء عليها، فالفاشلون قسمان (قسم فكر ولم يعمل وقسم عمل ولم يفكر) .

● مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية
الجهاز المركزي للإحصاء